الفصل الخامس

الفصل الخامس

فى نموذج التغيير الاجتماعى

كثيرة هى "إشكالات التغيير الاجتماعى"!..

لكن كثرتها – عند التأمل – تجعلها عائدة إلى إشكال "النموذج" الذى يتمثله ويحتذيه دعاة هذا التغيير..

فهذا النموذج، عند البعض، هو الحضارة الغربية، سواء النمط الليبرالى فيها – عند قوم – أو النمط الشمولى – عند آخرين..

وعند البعض الآخر نجد النموذج: تطبيقات السلف.. وخاصة سلف عصر الجمود والتخلف، فى الحقبة التى سيطر فيها المماليك وتسلط آل عثمان!..

ونحن إذا شئنا أن نضرب الأمثال على هذه الحقيقة تجمع لدينا الكثير..

* فأداة "التغيير الاجتماعى" إشكال من إشكالاته!..

فالذين بهرتهم "ليبرالية" الحضارة الغربية قد دعوا إلى إطلاق الحرية فى تكون الأحزاب السياسية، دون أية ضوابط أو قيود، حتى ولو قامت بعض هذه الأحزاب لتدعو إلى ما يصادم ويصادر مقدسات الأمة.. ولقد عبرت عن ذلك الاتجاه كلمات قاسم أمين [١٢٨٠ هـ – ١٣٢٦هـ / ١٨٦٣م – ١٩٠٨م] التى تقول: "إن الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأى، ونشر كل مذهب، وترويج كل فكرة؟!".

أما الذين بهرتهم "شمولية" الحضارة الغربية فإنهم يدعون إلى حزب واحد يحتكر التفكير والتخطيط والتنفيذ؟!...

على حين نجد الذين خلطوا بين المواريث "التاريخية" الشرقية فى الاستبداد وبين "الفرك الإسلامى" الحقيقى، قد حسبوا الاستبداد الذى ابتليت به أمتنا عبر تاريخها الطويل، حسبوه "ديناً" و "وحيا" و"ثوابت" مقدسة، فأنكروا شرعية المعارضة للسلطة ومشروعيتها، ورأوا فى التنظيمات السياسية"خروجا" حديثًا يماثل مروق "الخوارج" القدماء، وفى "الأحزاب" مصطلحا يذكرهم بمشركى غزوة "الأحزاب"؟!..

ولقد أغفل هؤلاء وهؤلاء أن روح الشريعة وتطبيقات المصدر الأول للإسلام تزكى:

(أ) ضرورة الاتفاق فى الدين، أى فى "الأصول" التى وضعها الشارع، سبحانه وتعالى، والتى اكتملت بتمام الوحى إلى الرسول، عليه الصلاة والسلام.. أى الاتفاق على أن الإسلام هو المرجع والمعيار والإطار والحكم وفكرية الأمة – أيديولوجيتها] –

(ب) وإباحة التعدد والاختلاف والاجتهاد فى "الفروع"، ومنها كل ما يتعلق بعمران الحيات وشئون المجتمع والدولة فى السياسة والاجتماع والاقتصاد...

فهو، إذن، النهج الوسطى، الممثل لخصوصية الحضارة الإسلامية، والرافض لتفريط "الليبرالية" ولإفراط "الشمولية" والذى يزكى اجتماع الأمة على "الأصول"بمعنى اتفاقها على أن يكون الإسلام هو الهوية والمنطلق، مع إطلاق الحرية، فى التفكير والتنظيم، بصدد الفروع والسبل والوسائل التى يراها كل فريق الطريق الأكثر أمناً وفاعلية فى تحقيق روح الشريعة وطبع الحياة الاجتماعية بطابعها.

****

* وعلاقة الإنسان بالثروة والمال فى المجتمع، أى نصيبه منها، "إشكال" آخر من إشكالات "التغيير الاجتماعى".

فالذين تبنوا "ليبرالية" الحضارة العربية – ومعهم أهل الجمود، فقهاء السلاطين، الذين أضفوا قداسة الدين على المظالم الاجتماعية التى زخر بها تاريخنا – مالوا جميعا إلى "الليبرالية الاقتصادية"، فوقفوا مع "الفرد" و "الفردية" ضد "المجموع" و "الجماعة"..

وعلى النقيض منهم كان موقف "الشموليين"، الذين تبنوا "شمولية " الغرب، فدعوا إلى استبداد "الدولة" بكل مصادر الأرزاق، حتى وإن أدى ذلك إلى إخماد روح المنافسة ودوافع التفوق وحوافز الإبداع لدى الأفراد..

لكن إسلامنا وروح شريعتنا وفلسفة الأموال التى حفظتها لنا مواريثنا الأولى.. جميعها ترفض هذا الاستقطاب، وتزكى الخيار الوسط، الرافض "للوافد" الغربى، ليبراليا كان أو شموليا...

١- فالإنسان ليس وحده مركز الكون، حتى يكون له – فرد فى الليبرالية وطبقة فى الشمولية – السلطان المطلق والحرية الكاملة فى الأموال التى يسيطر عليها.. لأن الإنسان هو خليفة الله فى عمارة الأرض، وجميع سلطانه وكل سلطاته مستمدة من هذه "الخلافة"... ومحكومة بروح الشريعة الإلهية...

٢- ومالك "الرقبة"، فى الأموال والثروات. هو الله سبحانه.. أما حيازة الإنسان، لما يحوز من المال والثروة فهى لا تعدو "ملكية المنفعة"، المحققة لغاية تنمية الثروة، المسهمة فى عمارة الأرض، وإسعاد الإنسان.. الأمر الذى يجعل هذه الحيازة أدخل "فى الوظيفة الاجتماعية" للأموال والثروات.

فهى، إذن الوسطية التوسط بين "ملكية الرقبة" المطلقة وبين "تحريم التملك وتجريمه".. أى نمط إسلامى خاص فى علاقة الإنسان بالأموال والثروات..

٣- وحدود حيازة الإنسان و"ملكيته " محكومة بالقدر الذى يحقق له ولمـ.ـن يعـ.ـول "الكفاية" – وليس الكفاف – وفق العرف والمألوف ومكانة المجتمع فـ.ـى سـ.ـلم الغنى والرخاء.

٤- وسبيل الإنسان إلى هذه الحيازة هى "العمل" النافع، إذا كان قادرا.. وإلا فسبيله إلى تحقيق "كفايته" هو التكافل الاجتماعى الذى يوجب على الأمـ.ـة، بواسـ.ـطة الدولة رعاية غير القادرين..

إن الله هو خالق الأموال والثروات ومالكها الحقيقى... وهو قـ.ـد وضـ.ـعها وسـ.ـخرها جميعا للإنسان، من حيث هو إنسان مستخلف عن الله.. ﴿ **والأَرض وضـ.ـعها لِلأَنَـ.ـامِ** ﴾ [١].. ﴿**وأَنْفِقُوا مِما جعلَكُم مستَخْلَفِين فِيهِ** ﴾ [٢].. ومصطلح "المال"، فى القرآن، تـ.ـارة يـ.ـضاف لله سبحانه: ﴿ **وآتُوهم مِن مالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُم** ﴾ [٣]..

وتارة يضاف للناس. وفى هذه الحال نجده مضافًا إلى ضـ.ـمير "الجمـ.ـع" فـ.ـى سـ.ـبع وأربعين آية.. وإلى ضمير "الفرد" فى سبع آيات فقط؟!.. الأمر الذى جعل إماما كالشيخ محمد عبده [١٢٦٦ – ١٣٢٣ هـ./ ١٨٤٩م – ١٩٠٥] يعلق على هذه الحقيقة، عندما لمح مغزاها، فيقول: "إن الله ينبه بذلك على تكافل الأمة فى حقوقها ومصالحها فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم"" [٤].

فالملكية قائمة ومشروعة... لكنها ملكية المنفعة، والوظيفة الاجتماعية التى يمارسـ.ـها المستخلفون والوكلاء والثواب عن الله، المالـ.ـك الحقيقـ.ـى للثـ.ـروات والأمـ.ـوال.. وبعبـ.ـارة الزمخشرى [٤٦٧هـ. – ٥٣٨هـ./ ١٠٧٥م – ١١٤٤م] فى تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿**آمِنُوا بِاللَّهِ ورسولِهِ وأَنْفِقُوا مِما جعلَكُم مستَخْلَفِين فِيهِ فَالَّذِين آمنُوا مِنْكُم وأَنْفَقُوا لَهم أَجر كَبِير** ﴾ [٥].."..إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التى فى أيـ.ـديكم إنمـ.ـا هـ.ـى أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما مولكم إياها، وخولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفـ.ـاء فـ.ـى التصرف فيها، فليست هى أموالكم فى الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب.."[٦].

٥- وما زاد عن القدر الذى يحقق "كفاية" الإنسان ومن يعول واجب الإنفاق فى سبيل الله، أى المصالح العامة، المحققة تكافل الأمة وقوتها ومنعتها.. فما زاد عن هذه "الكفاية" هـ.ـو

---

(1) سورة الرحمن : الآية ١٠

(2) سورة النور ك الآية ٣٣

(3) سورة الحديد : الآية ٧.

(4) الأعمال الكاملة جـ. ٥ ص ٢٠١

(5) سورة الحديد: الآية ٧.

(6) الكشاف جـ. ٢ ص ٤٣٤

"عفو" و"فضل" يجب إنفاقه "﴿ **ويسألُونَك ماذَا ينفِقُون قُلْ الْعفْو كَذَلك يبين اللَّه لَكُم الآيات لَعلَّكُم تَتَفَكَّرون** ﴾ [1].. فالعفو – بإجماع أئمة التفسير – الذى يحكيه القرطبى [٦٧١ هـ / ١٢٧٣م] هو "ما فضل عن العيال. فالمعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة.." [2]..

وهذا الزائد عن إشباع الحاجات هو "الكنز"، الذى ستكوى به جباه الذين يستبدون به وجنوبهم وظهورهم يوم القيامة ﴿**والَّذين يكْنزون الذَّهب والْفضةَ ولا ينفقُونَها فى سبيلِ اللَّه فَبشِّرهم بِعذَابٍ أَليمٍ (٣٤) يوم يحمى علَيها فى نَارِ جهنَّم فَتُكْوى بِها جِباههم وجنُوبهم وظُهورهم هذَا ما كَنَزتُم لأَنفُسكُم فَذُوقُوا ما كُنتُم تَكْنزون**﴾ [3]..

ذلك أن حيازة ما زاد عن "الكفاية" التى تشبع الحاجات يركز الثروة فى يد القلة فتكون ﴿ **دولَةً بين الأَغْنياءِ** ﴾ – الحشر: ٧.. الأمر الذى يخل بالتوازن فى صفوف الأمة.. "فما جاع فقير إلا بما متع به غنى" – كما يقول على بن أبى طالب – وهذا الخلل هو السبب فى تسلح القلة المستغنية بالطغيان الذى يحققه الكنز واحتكار الثروات ﴿ **كَلاَّ إِن الإِنسان لَيطْغَى (٦) أَن رآه استَغْنَى** ﴾ [4]؟!...

فالمال مال الله. والناس مستخلفون فيه.. لكل منه ما يكفيه.. بواسطة العمل الذى يؤديه..

إنه – كما يقول الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز [٦١هـ – ١٠١هـ / ٦٨١م – ٧٢٠] – "نهر أعظم، والناس شربهم فيه سواء.."؟!.

****

وبعد..

فإذا جاز لنا أن نستخلص من هذه القضايا التى عرضت لها هذه السطور، والتى تمثل بعداً من "إشكالات التغيير الاجتماعى" فى حياتنا الفكرية والعملية.. إذا جاز لنا أن نستخلص منها خاتمة لهذا الحديث، فإن هذه الخاتمة تقول:

إن "إشكالات التغيير الاجتماعى" فى حياتنا مردها إلى الخطرين اللذين اقتحما على أمتنا حياتها وفكريتها:

---

(1) سورة البقرة : الآية ٢١٩.

(2) الجامع لأحكام القرآن جـ ٣ ٦١.

(3) سورة التوبة: الآيتان ٣٤ ، ٣٥

(4) سورة العلق الآيتان : ٦، ٧

(أ) الوفد الغربى، المناقض لما تميزت به حضاراتنا من سمات..

(ب) والتخلف الموروث عن عصر الركود والتراجع والانحطاط الحـضارى، الـذى عاشته أمتنا تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين..

وأن العودة للمنابع النقية، وتمثل روح الشريعة، وعقد القـران بينهـا وبـين الواقـع المتطور، بواسطة الاجتهاد المستنير والمسترشد بالعقلانية الإسلامية... هو الـسبيل لأسـلحة الواقع، بأسلحة" التغيير الاجتماعي".. وبذلك تنتفى من حقله جميع الإشكالات. والله أعلم!.